



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



الجمهورية اللبنانية

المؤتمر الرابع

للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

"التوفيق بين الواقع والمأمول في مجال مكافحة الفساد: نحو

المزيد من الابتكار والتجديد"

فندق إنتركونتيننتال فينيسيا

بيروت، الجمهورية اللبنانية

14-16 أبريل/نيسان

كلمة رئيس مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،
والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

السيد عبد العظيم كروج

سعادة رئيس الجلسة، معالي السادة الوزراء، أيها الحضور الكريم،

يسعدني أن أتواجد معكم لأساهم في أشغال هذه الجلسة التي اختير لها موضوع ذو راهنية وأهمية خاصة. وأنتهز هذه المناسبة لأشكر دولة لبنان العزيزة على حفاوة الاستقبال وأتمنى صادقا النجاح والتوفيق لأشغال هذا الملتنقى الدولي.

لقد أثبتت التجربة في كثير من البلدان، أنه عندما يصبح الفساد منتشرا ومتجدرا في المجتمع، يجب بالإضافة إلى سن قوانين صارمة وعقوبات شديدة، العمل على الوقاية من هذه الظاهرة عبر إزاحة فرص الفساد من الأنظمة والمساطر والإجراءات من خلال إحداث تغيير نظرة كل فرد من المجتمع تجاه الفساد، أخذا بعين الاعتبار بأن كسب المعركة يتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين. لكن كل هذا يتوقف على وجود إرادة سياسية قوية تتم ترجمتها إلى مبادرات وآليات فعالة تتصهر فيها جميع الجهود المؤسساتية والتشريعية والعملياتية بغية احتواء هذه الظاهرة واستئصالها ومن باب أولى الوقاية منها.

ولذلك، فقد اعتبرت المملكة المغربية محاربة الفساد خيارا حاسما ورهانا استراتيجيا لتكريس مبادئ التدبير الجيد للشأن العام وترسيخ الحكامة الجيدة، حيث سبق وأن بُذلت مجهودات كبيرة في السنوات القليلة الماضية لمواجهة هذه الآفة سواء على المستوى المؤسسي، كإحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ووحدة معالجة المعلومات المالية المرتبطة بمكافحة غسل الأموال، وعدد من هيئات الحكامة الجيدة كمجلس المنافسة، مؤسسة الوسيط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، أو على المستوى القانوني كمحاربة الاغتناء اللامشروع من خلال مراجعة وإصدار القوانين المتعلقة بالتصريح بالامتلاكات، وضمان الحماية القانونية للضحايا والشهود والخبراء والمبلغين عن أفعال الارتشاء، وقانون تعليل القرارات الإدارية السلبية.

أما فيما يخص المكتسبات العملية، فيمكن ذكر بعض المبادرات المهمة على سبيل المثال لا

الحصص:

- تعيين قضاة مكلفين بالجرائم المالية،
- إعادة النظر في الإطار القانوني المتعلق بالصفقات العمومية،

- تعزيز دور المجتمع المدني. وفي هذا الإطار تم منح صفة المنفعة العامة للجمعية المغربية لمحاربة الرشوة (ترانسبرانسي المغرب)،
- برنامج الإدارة الإلكترونية الذي قطع أشواطاً مهمة في تقديم خدمات إلكترونية للمواطن والمقولة، وكذا رقمنة بعض المساطر والإجراءات...

معالي السادة الوزراء، حضرات السيدات والسادة،

استمراراً لهذه الإصلاحات الهيكلية التي ترجمت بوضوح الإرادة السياسية القوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي توجت بالمراجعة الدستورية الإرادية لسنة 2011، وتضمنت عدة إصلاحات هامة لدعم الحكامة الجيدة بما فيها المنظومة الوطنية للنزاهة نذكر منها بالخصوص وضع إطار مؤسساتي جديد للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة التي تمت دستورها بموجب دستور فاتح يوليوز 2011 الذي خصص الباب 12 للحكامة الجيدة. كما تم إعطاء الانطلاقة لعدة مشاريع إصلاحية مهمة منها إصلاح القضاء وإعداد مشروع قانون متعلق بالحق في الحصول على المعلومات الذي يخول للمواطنين والمواطنات الحق في الحصول على المعلومات التي بحوزة الإدارات العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. بالإضافة إلى وضع منظومة قانونية تنظم التعيين في المناصب العليا...

إن المرحلة الراهنة تقتضي منا التجديد والابتكار في معالجة إشكالية الفساد، تمر عبر تبني استراتيجية وطنية مندمجة لمواجهة هذه الظاهرة، تركز على التطبيق الصارم للقوانين، والوقاية من الفساد، والتحسيس والتربية. كما أنها ستمكن من التركيز على أهداف محددة من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وملموسة بالنسبة للمواطن.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي أن أتقاسم معكم التجربة المغربية فيما يتعلق بمشروع تحديث الإدارة وإصلاحها لما في ذلك من أثر على المواطنين وعلى ثقمتهم بمؤسساتهم.

إن هذا المشروع يبني على أساليب حديثة للتدبير العمومي القائم على النتائج والفعالية والنجاعة وانفتاح أكثر للإدارة على محيطها بشكل يتلاءم وانتظارات المواطنين في تيسير الولوج إلى الخدمات الأساسية وتطوير الجودة وحسن الاستقبال، ويعمل على توفير مناخ مناسب للأعمال ودعم تنافسية القطاع الخاص وجلب الاستثمار وتنشيط الاقتصاد.

وقد تم مؤخراً إعطاء الانطلاقة لهذا الورش الإصلاحي الذي يتضمن ثلاثة مراحل تبتدأ بإعداد استراتيجية وطنية للتحديث واضحة المعالم ومحددة الأهداف وفق مقاربة تشاركية بإشراك مختلف الفعاليات: أجهزة الدولة والإدارات والمؤسسات العمومية، الهيئات السياسية، الفاعلون الاجتماعيون،

منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء والأساتذة الباحثون. كما تركز هذه الاستراتيجية على تنفيذ مجموعة من المشاريع المبرمجة المتميزة بتوصيف دقيق للأهداف والمؤشرات والآجال والمتدخلين، وكذا المشاريع ذات الأولوية التي لها وقع مباشر على المواطن من أجل تحسين الخدمات وإحداث تغيير داخل الإدارة المغربية.

معالي السادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة،

إن هذه المشاريع المهيكلية والتي نعتبرها رافعة للتحديث والتطوير سيتم تحديدها بالاستناد إلى ثلاث مصادر متكاملة فيما بينها، فهناك من جهة انتظارات المواطنين والمقاولات وتوصيات المهنيين والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، ومن جهة ثانية الإصلاحات التي هي في طور الإنجاز، ومشاريع التحديث التي تحظى بالأولوية لدى القطاعات الوزارية مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبات وعوائق التغيير واستثمار نتائج المشاريع المنجزة. أما من جهة ثالثة وهذا من الأهمية بمكان وهو التجارب المقارنة والممارسات الجيدة على المستوى الدولي والإقليمي حيث سيتم استغلال وتوظيف النتائج المستخلصة من المشاريع التحديثية المنجزة وآليات الحكامة الناجمة.

ويبقى نجاح هذا الورش التحديثي للإدارة الذي نعلق عليه آمالا كثيرة، رهينا بالاستراتيجية العملية والإجرائية التي سنعمل على تنفيذها والتي تروم تحقيق نتائج ملموسة وذات آثار إيجابية على المواطن والمقاوله وتستند إلى خطة طريق تعاقدية وعلنية وإنجاز مشاريع نموذجية. كما أن هذه الاستراتيجية ستكون موضوع تقييم منتظم لاتخاذ مايلزم من إجراءات التقويم والتحسين.

ولا يسعني أخيرا إلا أن أشكر الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على هذا المؤتمر الذي سيسهم عبر تقاسم التجارب وأحسن الممارسات في تعزيز الجهود الوطنية في مجال محاربة الفساد وفتح آفاق جديدة للمضي قدما نحو المزيد من النماء والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
